الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

كبار السن في العالم العربي
الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين

حلقة نقاشية تنظم بالتعاون بين مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي للشرق الأوسط ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الإثنين، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022

النقاط الرئيسية التي سنتعرض لها فيما يلي

- مبادرة الأرجنتين حول حقوق كبار السن - 1948
- البداية الفعلية للاهتمام بالمسنين من منظور حقوق الإنسان – 2010
- الخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان – 2013
- الصكوك والآليات الدولية الراهنة لحقوق الإنسان وحقوق كبار السن
- الصكوك الإقليمية الخاصة بحقوق كبار السن
- التعليقات والمناقشات

مبادرة الأرجنتين لإعلان حول حقوق كبار السن - 1948

قدمت الأرجنتين للجمعية العامة في دورتها الثالثة (1948) مشروع إعلان لحقوق كبار السن، تضمن الإعلان عشر مواد تتعلق بالحق في

المساعدة
الغذاء
رعاية الصحة البدنية
الترفيه
الاستقرار
السكن
الملبس
رعاية الصحة المعنوية
العمل
الاحترام

وقد أحالته الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع الإعلان للنظر فيه وبحث إمكانية تقديم دراسة بهذا الخصوص تعرض عليها.

ولم يحصل المقترح الخاص باعتماد إعلان لحقوق كبار السن على الدعم السياسي اللازم من الدول الأعضاء لتطويره واعتماد كصك دولي بهذا الشأن من جانب الأمم المتحدة.

البداية الفعلية للاهتمام بالمسنين من منظور حقوق الإنسان - 2010

- في 21 كانون الأول/ديسمبر 2010 قررت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم 182/65 إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف :

  تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق النظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الممكنة وأفضل الطرق لسدها، بسبل منها النظر عند الاقتضاء في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير.

- وقد سبق هذا إنشاء هذا الفريق اعتماد الجمعية العامة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)، ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991)، وخطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة (1982).

هذا وقد دعت مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن الحكومات على أن تدمج في برامجها الوطنية مبادئ:

الاستقلالية **المشاركة**

الرعاية **تحقيق الذات**

والكرامة

وما زال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة مستمر في العمل حتى الآن وقد درس مجموعة من الحقوق والقضايا المتعلقة بكبار السن من بينها:

- **الحق في المساواة وعدم التمييز؛**
- **الحق في الاستقلالية؛**
- **الحق في القدرة على التسيير الذاتي؛**

- **الحق في عدم التعرض للعنف والاستغلال والإساءة والإهمال؛**
- **الحق في الصحة، بما في ذلك الحق في الحصول على الرعاية الملطفة؛**
- **الحق في مستوى معيشي لائق؛**
- **الحق في العمل والوصول إلى سوق العمل؛**
- **الحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي؛**
- **الحق في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والرعاية والدعم؛**
- **الحق في الرعاية والدعم؛**
- **الحق في التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات.**

الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان - 2013

في عام 2013 أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وتتضمن ولايته:

- **تقييم تنفيذ المعايير الوطنية والإقليمية والدولية المرتبطة بحقوق كبار السن؛**
- **وتحديد وتبادل وتعزيز أفضل الممارسات المتعلقة بتعزيز هذه الحقوق وحمايتها؛**
- **جمع وطلب وتلقي المعلومات والبلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق المسنين؛**
- **تنظيم وتيسير ودعم تقديم الخدمات الاستشارية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات؛**
- **تقديم تقرير عن التطورات والتحديات وثغرات الحماية ورفع التوصيات ذات الصلة؛**
- **تقديم تقرير سنوي إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة في هذا الصدد.**

وكلف بمهام هذه الولاية منذ تأسيسها في أيار/مايو 2020 السيدة كلوديا ماهلر، ومن قبلها السيدة روزا كورنفيلد - ماتي.

وقدم في إطار ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان العديد من التقارير التي تناولت عدد من الحقوق والقضايا من بينها:

- حق كبار السن في الاستقلال الذاتي وحقهم في الرعاية؛
- الممارسات الفضلى والثغرات التي تعتري تنفيذ القانون القائم فيما يخص حقوق الإنسان لكبار السن؛
- تأثير التكنولوجيا المساعدة والذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان لكبار السن؛
- تأثير الاقصاء الاجتماعي لكبار السن، وحماية حقوق الإنسان لكبار السن في حالات الكوارث وحالات الطوارئ؛

- الثغرات وأوجه القصور في البيانات المتعلقة بكبار السن؛
- التمييز ضد كبار السن؛
- تأثير جائحة كورونا على حقوق الإنسان لكبار السن؛
- أوجه عدم المساواة والتمييز التي تعاني منها المسنات؛
- حالة كبار السن المحرومين من حريتهم في سياقات العدالة الجنائية والاحتجاز المتصل بالهجرة وأوضاع الرعاية؛
- حق كبار السن في السكن اللائق.

وجدير بالتنويه أنه الخبيرة المستقلة معنية بتقييم تنفيذ المعايير المرتبطة بحقوق الإنسان فيما الفريق العامل معني بالنظر في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الممكنة وأفضل الطرق لسدها.

هذا وفي إطار عملهما قامت الخبيرتان المستقلتان اللتان كلفتا بولاية العناية بمدى تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان بلفت الانتباه في تقاريرهم إلى العديد من القضايا والمسائل الهامة من بينها:

- الآثار الضارة للتحيز ضد كبار السن في حياتهم: في مجالات مثل: الصحة والرعاية الطويلة الأجل، وخضوعهم للعنف وسوء المعاملة، العمالة والتقاعد، والاستبعاد الاجتماعي، والأنشطة المالية.
- الكيفية التي تسهم بها المواقف المتحيزة ضد كبار السن في تفاقم أشكال أخرى من أوجه عدم المساواة تقوم على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة والحالة الصحية، والأصل الإثني، والوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي، وغير ذلك من الأسباب.
- تتعامل المواقف والممارسات المتحيزة ضد كبار السن مع كبار السن باعتبارهم فئة متجانسة على نحو لا يراعي تنوعهم.

الصكوك والآليات الدولية الراهنة لحقوق الإنسان وحقوق كبار السن

- بالطبع يحق لكبار السن التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويمكنهم الاحتجاج بالضمانات العامة التي تكفلها معاهدات حقوق الإنسان.
- تتضمن بعض المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان أحيانا بشكل صريح حقوق ذات أهمية خاصة لكبار السن مثل الحق في الضمان الاجتماعي في سن الشيخوخة.
- على الرغم من أن الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لا يوفر أي ضمان صريح بعدم التعرض لمعاملة تمييزية على أساس التحيز ضد كبار السن، ولا ينص على أي التزام صريح بأنه يقع على عاتق الدول التزام باتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التحيز ضد كبار السن ومواجهة عواقبه التمييزية. إلا أنه يمكن القول إن الدول ملزمة بالتصدي للتحيز ضد كبار السن لأنه يرقى إلى مستوى التمييز على أساس السن، وتلزم بعض المعاهدات الدول بالقضاء على التمييز على أساس أي "وضع آخر" وهو ما يشمل التمييز على أساس السن.

- لا تذكر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في الغالب كبار السن بشكل صريح، حيث لا توجد إشارة صريحة إلى التقدم في السن كسبب من أسباب التمييز المحظورة، وذلك باستثناء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة 1(1).
- فالقائمة النموذجية لأسباب التمييز المحظورة في صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تتضمن إشارة صريحة إلى السن: فالمادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكفل لكل فرد الحقوق المنصوص عليها في الإعلان دونما تمييز من أي نوع "ولا سيما التمييز على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر". وترد صيغ شبيهة صكوك حقوق الإنسان الأخرى.

- على الرغم، كما سبق الإشارة، إلى أنه بات من المقبول الآن أن التمييز على أساس السن يندرج ضمن نطاق التمييز بسبب "أي وضع آخر"، إلا أن السوابق القانونية ذات الصلة قليلة نسبيا، ولم تقم الآليات المختلفة بالاستناد بشكل كبير على ذلك للتصدي للتحيز ضد كبار السن.
- ولم يرق الجهد المكرس لتناول حقوق كبار السن من قبل الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من حيث طبيعته وحجمه وكثافته، إلى مستوى يكفل المعالجة الشاملة والمتماسكة والمستدامة لحقوق الإنسان لكبار السن. وقد تناولت بشكل متفاوت جوانب معينة من حقوق الإنسان لكبار السن أو من ظاهرة التمييز على أساس السن، وتفاوت مدى التعمق في تناول هذه المسائل من آلية لأخرى وداخل الآلية الواحدة بمرور الوقت. وقد أصدر بعض لجان المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان توصيات وتعليقات عامة بهذا الخصوص،

- كما لا تتضمن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل سوى إشارات قليلة إلى كبار السن، بمن فيهم كبار السن من ذوي الإعاقة.
- وأكثر لجان المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان نشاطا في تناول حقوق الإنسان لكبار السن من حيث الجوهر والمثابرة، هما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- ففي عام 1996، اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقها العام رقم 6(1995) بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، كما تطرقت إلى المسائل ذات الصلة بكبار السن في تعليقاتها العامة اللاحقة.
- كذلك اعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيتها العامة رقم 27(2010) بشأن كبيرات السن وحماية حقوقهن الإنسانية، وأيضا تناولت حالة كبيرات السن في بعض توصياتها العامة اللاحقة.

- ومن جانبها اعتمدت منظمة العمل الدولية عدد من التوصيات للتصدي لأوضاع العمال كبار السن، منها:
  التوصية رقم 131(1967) بشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة؛
  التوصية رقم 162 بشأن العمال المسنين؛
  التوصية رقم 166(1982) بشأن إنهاء الاستخدام.
- وقد خلصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقرير قدمته لمجلس حقوق الإنسان في 2022 إلى أن كبار السن وشواغلهم لا تزال بشكل عام خارج دائرة اهتمام المعاهدات والممارسات الأساسية لحقوق الإنسان.
- كما أشارت المفوضية في نفس التقرير إلى أن الصكوك القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان لا تعالج القضايا الجديدة المتعلقة بكبار السن صراحة.
- وكذلك نوه تقرير المفوضية إلى أنه لا توجد عملية متسقة ومنهجية ومستمرة تعكس انخراطا حقيقيا في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن والتمييز على أساس السن.

وأيضا اتفقت الخبيرتان المستقلتان الحالية والسابقة المعنيتان بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان على أن الافتقار إلى صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم تترتب عليه آثار عملية هامة نظرا إلى ما يلي:

- **إن الأنظمة القائمة غير متناسقة، فضلا عن أنها لا تبلور مبادئ تنظيمية تسترشد بها الحكومات في التدابير العامة والسياسات؛**
- **إن المعايير العامة لحقوق الإنسان لا تأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة في النظر لحقوق الإنسان فيما يخص كبار السن؛**
- **من الصعب توضيح التزامات الدول تجاه كبار السن؛**
- **إن إجراءات رصد معاهدات حقوق الإنسان تتجاهل بوجه عام كبار السن؛**
- **إن الصكوك الراهنة لا تبرز قضايا الشيخوخة بصورة كافية، الأمر الذي يحول دون تثقيف السكان ومن ثم إدماج كبار السن إدماجا فعالا.**

الصكوك الإقليمية الخاصة بحقوق كبار السن

- تم اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن في عام 2015، ودخلت حيز النفاذ في 2017 وهناك ثمان دول أطراف فيها من أصل 35 دولة عضو في منظمة البلدان الأمريكية.
- كما اعتمد في عام 2017 إطار منظمة الوحدة الأفريقية البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، غير أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد.

وجدير بالتنويه أن التجربة على الصعيد الدولي والإقليمي توضح أن الاتفاقيات المتخصصة لحقوق الإنسان ساهمت مساهمة ملموسة وملفتة للنظر في إعمال حقوق الإنسان للفئة التي تحميها الاتفاقية ذات الصلة، وهناك مطالب متزايدة في المطالبة بوضع دولي ملزم يخصص لحقوق الإنسان لكبار السن على اعتبار أن من شأن ذلك أن يسهم مساهمة فريدة وكبيرة في ضمان تمتع كبار السن تمتعا كاملا بجميع حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك معالجة من التحديات الخاصة التي يوجهونها. وكذلك هناك مطالبة بأن تعنى الآليات القائمة لحقوق الإنسان على نحو مناسب بحقوق كبار السن.

التعليقات والمناقشات

نقاط للنقاش

- الحجج الداعمة والمعارضة للعمل على وضع اتفاقية خاصة بحقوق الإنسان لكبار السن؛
- دور منظمات المجتمع المدني في دعم حقوق كبار السن؛
- دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعم حقوق كبار السن؛
- دور السلطات المختلفة التشريعية والتنفيذية القضائية في دعم حقوق كبار السن.